رأي القدس

الهجوم على السفارة الامريكية في دمشق

■ المجموعة التي استهدفت السفارة الامريكية في قلب مدينة دمشق، ارادت بهجومها هذا ان تضرب عصفورين بحجر واحد: الاول هو تفجير سفارة الدولة المكروهة في العالم الاسلامي بسبب حروبها ضد العرب والمسلمين في العراق وفلسطين ولبنان وافغانستان، والثاني محاولة زعزعة استقرار النظام السوري، وهز صورته القوية امام المواطنين السوريين اولاً والعالم الخارجي ثانياً.

المسؤولون السوريون اشاروا باصابع الاتهام الى جماعات «تكفيرية اسلامية» وحملوها مسؤولية هذا الهجوم، ولكن لم تعلن حتى هذه اللحظة اي من هذه الجماعات عن وقوفها خلف هذا الهجوم او اي هجمات سابقة داخل سورية، الامر الذي خلق حالة من الالتباس، ودفع البعض، وخاصة في اوساط المعارضة، الى ترديد بعض فصول نظرية تآمرية تعتقد ان احد اجهزة النظام الحاكم يقف خلفها للظهور بمظهر الطرف المستهدف بالاعمال الارهابية ايضاً.

وقوف احد اطراف النظام او اجهزته خلف هذا الهجوم امر مستبعد في اعتقادنا، لان خطورة النتائج المترتبة على عملية كهذه اكبر بكثير من المكاسب التي يمكن ان تتحقق من خلالها. فرأس مال النظام السوري الحقيقي هو «استقرار» البلاد. وهو الاستقرار الذي استخدمه دائماً ذريعة لمعارضة الضغوط الداخلية المتنامية من اجل ادخال اصلاحات اقتصادية وسياسية.

النظام في سورية يعتمد اعتماداً كلياً على اجهزته الامنية وصلابتها في البقاء في الحكم، واحباط كل المؤامرات والمخططات التي تريد الاطاحة به، ولهذا فإن عملية على هذه الدرجة من الخطورة تشكل اختراقاً امنياً غير مسبوق، وتكشف حالة من الوهن بدأت تتسرب الى هذه الاجهزة التي قبضت على الاوضاع في البلاد بيد من حديد على مدى الثلاثين عاماً الماضية.

هناك نقطتان اساسيتان يجب التوقف عندهما في النظر الى عملية الهجوم هذه:

● الاولى: تتعلق بالتوقيت، فقد جاءت بعد يوم واحد من الذكرى السنوية الخامسة لهجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، وفي وقت تتعرض فيه سورية الى حصارين، احدهما عربي من المثلث المصري السعودي الاردني الجديد، والثاني من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى، مثل فرنسا وبريطانيا.

● الثانية: ان الخط البياني للعمليات التي تستهدف سورية يبدو انه في تصاعد. فقد بدأت بهجمات صغيرة في اطراف سورية، او ضد اهداف غير مهمة مثل مبنى مهجور للامم المتحدة في دمشق، وتطورت الى استخدام سيارات مفخخة، وقذائف «ار. بي. جي» مثلما حدث في عملية الهجوم على السفارة الامريكية.

السؤال الذي يطرح نفسه هو عما اذا كانت هذه العملية الاخيرة هي بداية تصعيد امريكي وعربي ضد سورية، باعتبارها ركنا اساسيا في التحالف الجديد مع ايران وبعض الحركات الاسلامية مثل «حماس» و«الجهاد الاسلامي» و«حزب الله». ويرمي الى استنزافها داخلياً وامنياً عقاباً لها على دعمها للمقاومة الاسلامية في حربها الاخيرة ضد اسرائيل.

اللافت ان الايام الاخيرة شهدت حراكاً سياسياً واعلامياً متصاعداً لجماعات المعارضة السورية المدعومة امريكياً التي تعمل على تغيير النظام في دمشق.

ولكن الامر المؤكد ان تنظيم «القاعدة» لا يمكن ان يكون من بين المتورطين في هذا الهجوم على السفارة الامريكية، لان سورية ليست موضوعة على جدول اعمال استهدافاته، والرسالة الاخيرة المتلفزة للدكتور ايمن الظواهري الرجل الثاني، تضمنت تهديدات الى الاردن والسعودية ومصر ودول الخليج، ولم تتضمن انتقاداً واحداً لسورية، بل على العكس من ذلك جاءت بعض فقرات الرسالة مؤيدة للموقف السوري عندما شككت بشدة بقرار مجلس الامن رقم 1701 وطالبت بعدم الالتزام بتطبيقه، مضافاً الى ذلك ان منفذي الهجوم بدوا كما لو انهم هواة بالمقارنة مع منفذي هجمات القاعدة ضد السفارة المصرية في اسلام اباد عام 1996 او سفارتي امريكا في نيروبي ودار السلام عام 1998.

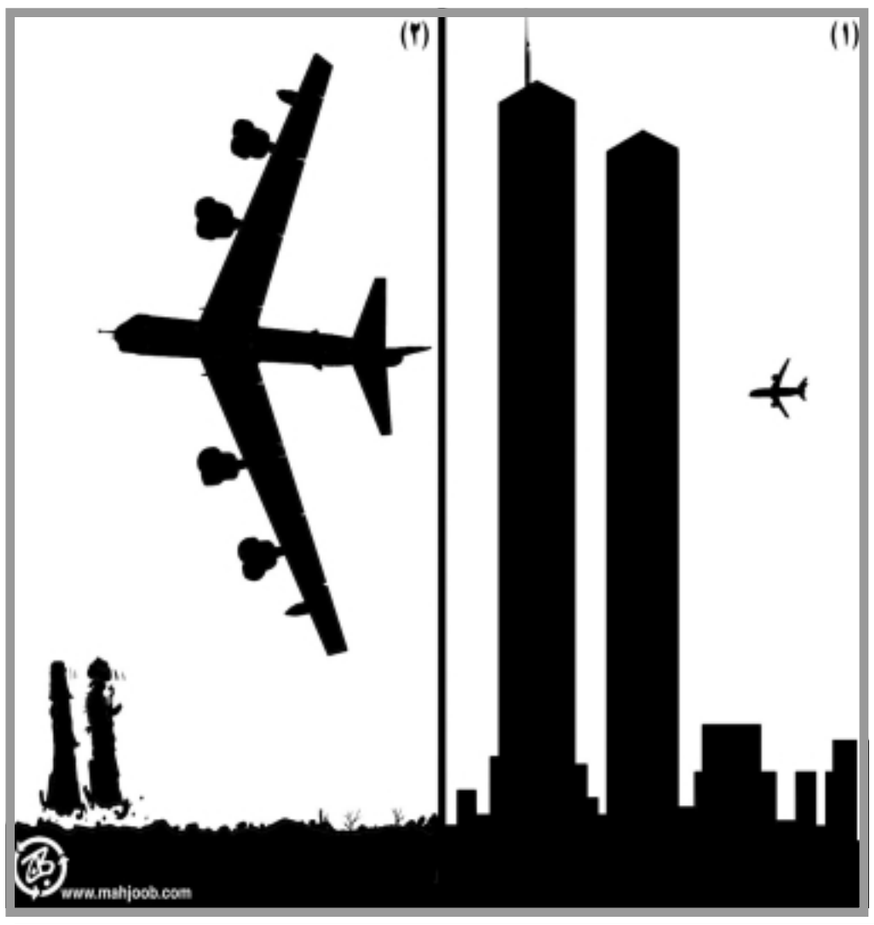

جماعة علي بابا في العراق

محمد كريشان

■ في حمى موجة النهب الواسعة التي أعقبت سقوط بغداد في آذار (مارس) 2003 انتشرت بين جنود الاحتلال عبارة تهكمية تصف هؤلاء الناس الذين هجموا على كل شيء كالجراد دون أن يقوم هؤلاء الجنود بردعهم، وإنما وفروا لهم ـ حسب شهود عيان كثر ـ كل تشجيع وتسهيل، تصفهم بـ«علي بابا». وقتها لم يكن أحد يعرف عن هؤلاء سوى أنهم من «الهمج» و«الرعاع»، أما اليوم فهناك نوع آخر من جماعة «علي بابا» لكنهم ببدلات أنيقة وربطات عنق بل إن بعضهم وزراء سابقون وربما حاليون فقد ذكر مؤخرا علي الشبوط الناطق باسم «مفوضية النزاهة» المسؤولة عن القضايا والمتابعات الخاصة بالفساد المالي في العراق أن المفوضية أصدرت أوامر بإحضار 15 وزيرا سابقا، بعضهم خارج البلاد وسيتم جلبهم بالأنتربول، أما الوزراء الحاليون فستسعى المفوضية لنزع حصانته تمهيدا لمحاكمته. وأوضح الشبوط أن من بين 1852 قضية فساد لم يجر التحقيق سوى في 73 منها حوكم فيها 46 مسؤولا بين مديرين عامين ومستشارين ووكلاء وزارات.

عدد 15 وزيرا رقم مخيف قي ظرف ثلاث سنوات فقط وعدد محدود من الوزارات التي شكلت في ظل الاحتلال خاصة وأن الظاهرة مستمرة مع الحكومة الحالية وآخر ما تسرب في هذا السياق حديث عن ملايين وحسابات في الخارج لكل من موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي وأحمد الجلبي نائب رئيس الوزراء والمسؤول، للمفارقة العجيبة، عن إجازة الصفقات الحكومية التي تتجاوز قيمتها الثلاثة ملايين دولار!! وطالما أن وزراء سابقين لم يقعوا بعد في يد العدالة فمن المستحيل أن يقع غيرهم ممن هم الآن في السلطة مع كل ما لهم من نفوذ وصلاحيات لا سيما عندما تختلط الرغبة في سيادة القانون بالنوازع الجامحة لتصفية هذه الحسابات أو تلك على غرار تلك الضجة التي حدثت بخصوص ملايين قيل إن وزير الدفاع السابق حازم الشعلان قد استحوذ عليها في صفقات أسلحة مشبوهة لكن لا أحد الآن عاد مجددا لهذه القضية وكأنه أريد لها أن يطويها النسيان خاصة في خضم المأساة اليومية للعراقيين.

ما يخيف أكثر، ومفوضية النزاهة تبذل قصارى جهدها على ما يبدو إلى درجة مطالبة كبار موظفي الدولة وضباط الجيش بكشف ممتلكاتهم قبل تولي مناصبهم، أن الوضع العراقي المتداخل والمعقد يوفر الأرضية الخصبة ليس فقط لنهب مقدرات الدولة وإنما أيضا للإفلات من الملاحقة والعقاب، فمن ناحية هناك القوات الأمريكية وكل هذه الشركات الضخمة التي جاءت معها ووجدت في العراق فرصة نادرة لعقد الصفقات الفاحشة وما يصحبها عادة من فساد وإفساد، ومن ناحية أخرى نجد أن التعيينات الكبرى في «العراق الجديد» تقوم أساسا على مراعاة التوازنات العرقية والطائفية والعشائرية مما يجعل اتهام هذا المسؤول أو ذاك، ناهيك عن ملاحقته، رديفا للمس بقوميته أو طائفته أو عشيرته التي عادة ما تنبري للدفاع عنه ظالما أو مظلوما.

ينتظر أن تبلغ عائدات العراق النفطية 60 مليار دولار سنويا في حال بقيت أسعار البرميل بين 50 و60 دولارا، وهي فوق ذلك الآن، وهذا دخل محترم قادر على المساعدة بشكل جدي في محاولات إعادة البناء المتعثرة في بلد يمتلك ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد السعودية وإيران حتى لو تلكأت المجموعة الدولية في الإيفاء بالتزاماتها تجاهه. لكن الأمر برمته يحتاج إلى إدارة رشيدة تمنع شبكات التهريب المنتشرة في كل مكان والعاملة لحساب هذه المليشيات أو تلك كما يحتاج إلى وضع حد لعقلية «الدولة الغنيمة» التي تعشش في رؤوس الكثيرين من حكام العراق اليوم، فلو سلمنا أن البلد كان على زمن الحكم السابق فريسة عصابة واحدة هي عصابة صدام حسين فإنه اليوم بالتأكيد فريسة تنافس محموم بين عصابات عديدة ترعاها وتحميها عصابة الاحتلال الناهب الأول الذي لا يترك للبقية سوى الفتات... وكل ذلك من جيب قوت المواطن العراقي المسكين.

لبنان: من المقاومة الميدانية الى المقاومة المدنية

د. عصام نعمان *

■ هاجس الجميع في لبنان يترجمه سؤال ملحاح: إلى أين من هنا بعدما هدأت الحرب؟ هذا السؤال يستبطن أسئلةً عدّة يطرحها مختلف أطراف الإجتماع السياسي اللبناني، أبرزها:

ما دور سلاح المقاومة بعد الحرب. بل ما دور المقاومة نفسها؟

هل تنفيذ القرار 1701، مع ما ينطوي عليه من قرارات دولية أخرى، ممكن من دون استتباع النظام اللبناني لأمريكا وأوروبا؟

هل يمكن تنفيذ ميثاق الطائف أم أنه فقد صلاحيته بعد خروج سورية من لبنان؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو البرنامج السياسي البديل من ميثاق الطائف؟

الحقيقة أن سلاح المقاومة لا يمكن تحديد دوره إلاّ في ضوء تحديد دور المقاومة نفسها. المقاومة كانت تحوّلت موضوعيا، مع تحرير معظم أجزاء الجنوب اللبناني في 25 أيار (مايو) 2000، قوةً رادعة. عملياتها المحدودة بعد التحرير، لاسيما عملية 12 تموز (يوليو) الأخيرة، كانت في واقعها ومرتجاها تحركا هادفاً غايته إستعجال تحرير الأسرى اللبنانيين من سجون إسرائيل لتسويغ تحوّل المقاومة قوةً رادعة تتجه قيادتها السياسية الى هندسة تكاملها مع الجيش في منظومة وطنية دفاعية. ألم يفصح قائدها السيد حسن نصر الله عن هذا التوجّه بمشروع الإستراتيجيا الدفاعية الذي عرضه على مؤتمر الحوار الوطني قبل أسابيع معدودة من إندلاع الحرب؟

ليس من قبيل المبالغة القول إن حرب إسرائيل على لبنان وتداعياتها، وإقرار القرار 1701 بعد مخاض ملحوظ قد كرسا راهنية المقاومة كقوة رادعة، ووضعا مسألة الأسرى في عهدة توافق وطني عام أساسه العمل على تحريرهم بطريق مبادلتهم بأسرى العدو. الأمر نفسه ينطبق على مسألة تحرير مزارع شبعا. فقد أصبحت هي الأخرى في عهدة توافق وطني أساسه التمسك بلبنانيتها، وبضرورة تحريرها بطريق جعله شرطاً لتنفيذ متوازن ومتزامن لبنود القرار 1701.

بهذا المنطق، بل بهذا التعاهد السياسي الجماعي، يصبح تنفيذ بنود القرار 1701 التي تخصّ لبنان مشروطاً بقيام توافق وطني على مسألتي سلاح المقاومة ودورها من جهة وعلى مسألة مبادلة أسرى العدو الإسرائيلي بالأسرى اللبنانيين في سجونه من جهة أخرى. هذا المنطق والتعاهد السياسيان يستتبعان الحرص على ان يكون الهدف الأساسي من تنفيذ ما يخصّ لبنان من بنود القرار 1701 تحقيق ثالوث الحرية والسيادة والاستقلال في وجه إسرائيل العدوانية، وبمعزل عن المخططات الإقليمية والدولية لأمريكا وأوروبا. إن تحقيق أقانيم الثالوث على هذا النحو يبرىء الدعوة لها والنضال في سبيلها من أية شبهة، ويقنع سورية بضرورة إحترامها وإلتزامها كضمانة لتعزيز إستقلالها الوطني وحماية وأمنها القومي.

بإختصار، يصبح إستقلال لبنان مشروعاً وشرعياً وشعبياً بمقدار ما يكون في شكله ومضمونه وبالدرجة الأولى إستقلالا عن إسرائيل ورفضاً قاطعاً لمحاولات أمريكا وأوروبا الهيمنة على إرادتنا وقدراتنا او فرض وصايتهما على نظامنا السياسي وعلى علاقاتنا الخارجية وصلتنا الرحمية بمحيطنا القومي وعالمنا العربي والإسلامي.

إلى ذلك، فإن إتفاق الطائف أصبح ميثاقاً وطنياً لأنه أصبح جزءا لا يتجزأ من الدستور. التخلي عن ميثاق الطائف او التنكر له يعني التخلي عن الدستور والتنكر له. هل في جعبة أيٍّ من أطراف الإجتماع السياسي اللبناني مشروع مغاير او بديل من الدستور؟

هذا التثمين لميثاق الطائف لا يعني البتة وضعه فوق النقد. كلا بالتأكيد. من هنا قولنا إن علته الكبرى لا تثوي في نصه بل في منطلقه. ذلك انه في مبتدئه وخبره جهدٌ موصول لإعادة تنظيم الطائفية من حيث هي آلية لتقاسم السلطة والنفوذ والمغانم بين متزعمي طوائف، ورجال أعمال وأموال، وقادة متنفذين في أجهزة الأمن والإستخبارات. الشفاء من هذه العلة يكون بالعمل على تجاوز الطائفية تدريجيا. ذلك لا يتمّ بقرار بل بسلوك مسار يبدأ بتنفيذ المادتين 22 و95 من الدستور بالتوافق وبالتزامن.

تدعو المادة 22 من الدستور إلى أن «يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية (الطوائف) وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»، وذلك «مع (وليس بعد) إنتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي». كما تنص المادة 95 من الدستور على وجوب ان يقوم «مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بإتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية». وتنص المادة 95 أيضا على ان «مهمة الهيئة دراسة وإقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية». كما تنص المادة نفسها على ان «تمثّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة»، وعلى ان تلغى «قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الإختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة»... الخ. إن روح هذه النصوص ومضمونها يشيران بما لا يقبل الشك إلى جواز، إن لم يكن إلى وجوب، المبادرة إلى تنفيذ منطوق المادة 22 من الدستور بلا إبطاء، لأن «تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة» معمول به حاليا وليس ثمة ما يحول دون إعتماده مستقبلا إلى حين الفراغ من المرحلة الإنتقالية التي تتعلق بتقاسم الوظائف في إدارات الدولة ومؤسساتها العامة ليس إلاّ.

هل يجوز، بعد مرور نحو 80 سنة على إقرار الدستور (1926) وأكثر من 15 سنة على إدخال بنود ميثاق الطائف في صلبه، أن تتأخر القوى الحية في الإجتماع السياسي اللبناني او تتوانى عن النهوض الى تحقيق هدف جلل هو تجاوز الطائفية وتطوير المؤسسات الدستورية بما يكفل إعادة بناء الدولة على أسس وطنية مدنية ديمقراطية؟

مع ذلك يطرح السعي إلى تحقيق هذا الهدف الوطني الجلل سؤالاً مفتاحيا: ما النهج الأفضل لتحقيقه بالسرعة الممكنة؟

من معاينة الواقع ومن معين الخبرة المتراكمة عبر سنوات طويلة من العمل الوطني الديمقراطي أجيب بلا تردد ان القوى الوطنية الحية مدعوة إلى تحقيق ذلك الهدف المركزي الإستراتيجي، وان النهج الأفضل الواجب إعتماده في هذا السبيل هو العمل الشعبي الديمقراطي.

القوى الحية المطالبة بالنهوض إلى تحقيق الهدف الجلل هي عبارة عن مروحة واسعة من القوى الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية والديمقراطية، أبرزها فعاليات وشرائح جادة في حزب الله، والتيار الوطني الحر، والشيوعيين، والقوميين الإجتماعيين، ومنبر الوحدة الوطنية «القوة الثالثة»، والشريحة الشوروية في الجماعة الإسلامية، والشريحة الشابة في حركة أمل، والشرائح الديمقراطية المستقلة في صفوف القوميين العرب والبعثيين والناصريين والأرمن الطاشناق والأرمن اليساريين وجمعيات حقوق الإنسان وسائر الفعاليات والشرائح الداعية والعاملة في سبيل قيام دولة مدنية قادرة وعادلة تسلك مسلك الحياد بين المراجع والمؤسسات الدينية، وتحرص في عملها العام على نهج الشورى والديمقراطية وحكم القانون والشفافية والعدالة والتنمية المستقلة والمستدامة.

المقصود بالعمل الشعبي الديمقراطي توخي التركيز على القضايا الإجتماعية والنضال الإجتماعي المطلبي حيث يتلاشى الفعل الطائفي والمذهبي، وذلك بإعتماد المناهج والوسائل الديمقراطية السلمية في ممارسة العمل العام داخل المجتمع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك جواز بل جدوى اللجوء الى العصيان المدني، إذا إقتضى الأمر.

لا خوف ولا حرج من اللجوء الى العمل المباشر، لاسيما الى العصيان المدني، بدعوى محاذرة الإنزلاق الى حرب أهلية. فالمزاج الشعبي في الوقت الحاضر مناف للعنف الطائفي وغير مقتنع بجداوه، والطوائف كلهاً منقسمة على نفسها وموزعة الولاء على إتجاهات وأهداف ومطالب شتى الأمر الذي يعطّل الإصطفاف الطائفي الصارم والعصبوي.

لعل منطلق نهج العمل الشعبي الديمقراطي يكون بإعتماد ورقة التفاهم المشتركة التي توصل إليها حزب الله والتيار الوطني الحر وإغناء مضمونها وتطويرها وتوسيع عضوية المستعدين للإلتزام بها لتشمل، بادىء الأمر، في تحالف أو إئتلاف عريض، الشيوعيين والقوميين الإجتماعيين و«القوةَ الثالثة»، على ان تتكامل لاحقاً بالتعاون مع سائر شرائح القوى والفعاليات الحية المار ذكرها.

إن الهدف المرحلي لهذا الإئتلاف الوطني العريض هو ممارسة الضغط الشعبي بمختلف الأشكال والوسائل الديمقراطية على الطبقة السياسية المتحكمة بغية تحقيق توافق وطني عام على إقامة حكومة إتحاد وطني مع صلاحية إشتراعية لسنّ قانون انتخاب ديمقراطي عادل على أساس النسبية، والإشراف على إجراء الإنتخابات. ذلك كله ليكون المجلس النيابي الجديد بمثابة جمعية تأسيسية لمباشرة عملية إصلاح سياسي ديمقراطي وشامل على الأسس المبينة آنفاً.

بإعتماد هذا النهج الديمقراطي يتحول حزب الله من مقاومة ميدانية إلى مقاومة مدنية من دون ان يتخلى بالتأكيد عن دوره كقوة رادعة خلال مرحلة الإنتقال من النظام الطوائفي القاصر والفاسد إلى الدولة المدنية الديمقراطية القادرة والعادلة. كما تتحول بقية القوى الوطنية الحية من معارضة سياسية كلامية إلى مقاومة شعبية مدنية فاعلة.

هل ثمة نهج آخر لتأسيس، نعم لتأسيس، دولة لبنان المدنية الديمقراطية، أو على الأقل لإعادة بناء «الدولة» الراهنة المشرفة على الإنهيار؟

باب الحوار والمناقشة مفتوح على مصراعيه.

* كاتب وسياسي من لبنان

الرابحون والخاسرون في 11 ايلول

د. سعيد الشهابي *

■ بعد خمسة اعوام على أكبر عمل ارهابي في التاريخ المعاصر، ما يزال أمرا صعبا إصدار حكم قاطع يحدد الرابحين والخاسرين مما حدث في 11 ايلول (سبتمبر) 2001. فاذا كان العالم قد وقف متضامنا مع الولايات المتحدة الامريكية عندما حدث الاعتداء على برجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون، وتسابق القريب والبعيد للاعراب عن شجب ذلك العمل الاجرامي والتنصل منه، فان العالم اليوم يكاد يكون متوافقا في الموقف الرافض للسياسات الامريكية التي أعقبت ذلك الحدث، الى الحد الذي اكدت فيه استطلاعات الرأي العام أن الاوروبيين يعتقدون ان امريكا أكثر خطرا على الامن العالمي من اية جهة اخرى. فما الذي حدث خلال الاعوام الخمسة الماضية ليقلب التعاطف الدولي غير المسبوق مع امريكا الى توافق غير مسبوق ايضا ازاء سياساتها؟ ربما كان هناك من ضحايا السياسات الامريكية في السابق من عبر عن فرحته بالعمل الارهابي، ولكن الغالبية العظمى في العالم، بما في ذلك البلدان الاسلامية والمنظمات والشخصيات الدينية، أدانت ذلك العمل، وتضامنت مع الشعب الامريكي في محنته، وخرجت المسيرات في عواصم العالم منددة بالعمليات التي نسبت الى تنظيم «القاعدة»، بل كان هناك تسابق، خصوصا في العالم الاسلامي، للتنصل من ذلك العمل والجهات التي تقف وراءه، وإظهار قدر من «الاعتدال» في مقابل التطرف الذي تمثله التنظيمات السائرة على خطى «القاعدة». نظمت المؤتمرات والندوات، وعقدت اللقاءات الخاصة والعامة، وكتبت الكتب، وبعثت الرسائل والبرقيات، كل ذلك بهدف ما مثله ذلك العمل من خروج على المألوف حتى ضمن أعمال العنف بين الفرقاء وردود الفعل الغاضبة. وبلغ التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة الى مستوى توفير غطاء دولي للحرب ضد نظام طالبان في افغانستان بعد ان رفض تسليم أسامة بن لادن، زعيم تنظيم «القاعدة»، ولم تكن هناك اعتراضات كبيرة ضد تلك الحرب التي شنتها القوات الامريكية مدعومة بقوات من دول عديدة اخرى. وتم دعم قوات التحالف الشمالي التي كان احمد شاه مسعود يقودها قبل اغتياله في 9 ايلول (سبتمبر) 2001، لتزحف نحو كابول وبقية المدن الرئيسية. وسقط نظام طالبان في شهر كانون الاول (ديسمبر) بعد انسحاب قواتها من آخر معقل لها في قندهار، الموطن الرئيسي لزعيمها الملا محمد عمر.

بعد خمسة اعوام على تلك التطورات التي حدثت بشكل سريع جدا، اصبح من الضروري تقييمها بموضوعية، فذلك ضروري لاستيعاب الوضع المتداعي على مستويات عدة: في منطقة الشرق الاوسط، خصوصا بعد العدوان الاسرئيلي على لبنان، بدعم امريكي مكشوف، وفي علاقات المسلمين مع العالم، وفي مجال الامن الدولي والعلاقات بين مكونات هذا الكوكب. فعلى الصعيد الاسلامي لم يحدث تغير في الموقف العام الرافض لمبدأ الاعتداء على الأبرياء، مهما كانت اديانهم او سياسات حكوماتهم. وهناك من يقول ان حوادث 11 ايلول (سبتمبر) ادت الى نتائج عكسية على عدد من الأصعدة. فالمسلمون في الولايات المتحدة كانوا يتمتعون بوجود متنام داخل المجتمع الامريكي، ويعيشون ضمن أطر من التوافق والتعايش مع الآخرين وحرية الممارسات والانشطة اكثر من اي بلد غربي آخر. اما الآن فقد اصبحت اوضاعهم صعبة، خصوصا مع وجود اطراف يمينية وصهيونية تحرض ضدهم باستمرار. وكانت حوادث 11 ايلول (سبتمبر) شبه فاصلة في العلاقات بينهم والمجتمع الامريكي، اذ ازداد الاضطهاد والاستهداف والمراقبة الامنية، واصبحت نظرة الشك والارتياب مهيمنة على العلاقات الاسلامية الامريكية. وتوسعت دائرة اضطهاد المسلمين واستهداف وجوداتهم الى الدول الاوروبية، فتم استصدار قوانين صارمة بعنوان مكافحة الارهاب، استهدفت المسلمين بشكل خاص، واصبحت تضغط على وجودهم وحقوقهم في تلك المجتمعات. واصبح امرا مقبولا ان تقوم مؤسسة تجارية او تعليمية بالتمييز ضد المسلمين بدوافع دينية او امنية. كما ان تداعيات حوادث 11 ايلول (سبتمبر) ادت الى توسع دائرة الارهاب، حيث اندفع بعض الشباب الى تبني الافكار المتطرفة وانخرطوا في التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، وحدثت اعتقالات ومحاكمات مستمرة، آخرها اتهام 22 شابا مسلما في بريطانيا بتهم منها التخطيط لاحداث تفجيرات في الطائرات المتوجهة من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية. كما دفعت السلطات الامنية في هذه البلدان الى السعي المتواصل لاختراق الوجودات الاسلامية بذريعة احتواء مخاطر الارهاب ومنع حدوثه، بعد ان اصبح المسلمون المتهم الاول في دائرة العنف والارهاب. القاعدة لم تنجح في تحويل ايديولوجيتها الى ثقافة شعبية، بل اصبحت عنوانا مخيفا للكثيرين، ومصدرا للاضطراب الاجتماعي والسياسي. واصبح هناك شعور بان بعض اجنحتها اصبح مخترقا من اجهزة الاستخبارات العربية والغربية، لتوجيهها نحو اهداف طائفية كما يحدث في العراق. وتمكنت الولايات المتحدة من استدراجها الى العراق ومحاصرتها هناك، ومنعها من تنفيذ عمليات جديدة على غرار حوادث 11 ايلول (سبتمبر). وفي خطابه قبل يومين بالذكرى الخامسة لحوادث 11 ايلول (سبتمبر)، أكد الرئيس الامريكي هذه الخطة قائلا ان الوجود الامريكي في العراق ساهم في حماية بلاده من عمليات القاعدة. وثمة مؤشرات بان القاعدة نفسها ادركت الآن هذ الخطة وتسعى للخروج منها. وجاء خطاب أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، في الذكرى نفسها، مؤكدا عزمها على نقل المعركة الى «اسرائيل» ودول الخليج.

الولايات المتحدة لم تكن، هي الاخرى، اوفر حظا في استثمار الفرصة التي اتاحتها لها حوادث 11 ايلول (سبتمبر)، برغم مرارتها، لتوسيع تأثيرها على العالم. فبعد خمسة اعوام على الحوادث التى وفرت لها ذلك الدعم الدولي، انقلب الامر تماما، وأصبح العالم أكثر تحسسا من السياسات الامريكية الخارجية. فمثلا فرنسا التي ظهرت الصحيفة الرئيسية فيها، لوموند، في اليوم التالي لحوادث 11 ايلول (سبتمبر)، بعنوان «نحن جميعا امريكيون» تعبيرا عن التضامن مع الولايات المتحدة، أوضحت الاسبوع الماضي موقفها الرافض لما تطلق عليه الولايات المتحدة «الحرب ضد الارهاب». جاء ذلك على لسان رئيس وزرائها، دومينيك دي فيلبان. وكان الرئيس جاك شيراك، في طليعة الزعماء الذين اعترضوا على الحرب الانكلو ـ أمريكية ضد العراق، وحرموها من الشرعية الدولية عندما حالوا دون صدور قرار عن مجلس الامن الدولي يسمح بشن تلك الحرب. الكاتب الامريكي، جيرارد بيكر، سلط الاضواء على فشل الادارة الامريكية في ادارة ملف الازمة، في مقال نشرته صحيفة «التايمز» اللندنية الاسبوع الماضي، وقارن بين التعاطف الذي توفر لواشنطن في بداية الازمة، وحالة الغضب التي تسود العالم ازاءها في الوقت الحاضر. يقول واصفا التعاطف الاولي قبل خمسة اعوام: «فأية عيون لم تبك لمشاهدة الاجساد التي رمت بنفسها (من مبنى مركز التجارة بعد ضربه) لتلاقي حتفها؟ وأي بطن لم يتقيأ عند التفكير في الطيارين الذين نحرت رقابهم في كابينات القيادة؟ وأي قلب لم يخفق وهو يسمع قصص المسافرين اليائسين على متن طائرة «يونايتد فلايت 93» وهم يصارعون المخلوقات الغريبة الشريرة التي كانت تسعى للقضاء على حياتهم؟» ذلك التعاطف مع امريكا الحزينة سرعان ما تحول الى دعم للحرب ضد طالبان. ولكن في غضون اسابيع بدأ ذلك الدعم في التبخر، مع تصاعد الضحايا المدنيين، وتساءل البعض عما اذا كانت الولايات المتحدة قد قامت بجهود كافية لاستيعاب «جذور الارهاب» خصوصا الصراع العربي – الاسرائيلي ودعم انظمة الاستبداد. وتراجعت سمعة الولايات المتحدة بشكل متسارع بعد فتح معسكر غوانتنامو وسعي واشنطن لتجاوز القوانين الدولية التي تحكم معاملة الاسرى والسجناء. وارتكبت الولايات المتحدة خطأ كبيرا باعلانها عما اسمته «محور الشر» واعلان الحرب ضد العراق خارج الشرعية الدولية، ثم جاءت فضائح سجن «ابوغريب» والمستنقع الامني الحالي في بغداد.

وما يزيد الامر تعقيدا ان الرأي العام العالمي كان في البداية يتعاطف مع الشعب الامريكي، ويسجل ملاحظاته على اداء الادارة في البيت الابيض. ولكن بعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، أصبح العالم يعتبر الطرفين مشتركين في المواقف والتوجهات. فقد اعطي الشعب الامريكي فرصة اختيار رئيسه، بين جون كيري الذي كان منسجما الى حد ما مع الموقف الدولي الرافض للحرب، وكان مستعدا للعمل ضمن الامم المتحدة، ولكنه أعاد انتخاب جورج بوش، ومعه ديك تشيني ودونالد رامسفلد، وهنا بدأ العالم يغير موقفه تجاه امريكا، ويدرك ان حوادث 11 ايلول (سبتمبر) قد أحدثت تغيرا في النفسية الامريكية، وجعلت الجميع في موقف واحد، وبالتالي بدأ يتخذ مواقف أكثر تحسسا ازاء السياسات الامريكية في العالم. فأمريكا لا تنحصر في البيت الابيض، بل تمثلها ظاهرة العولمة، وهيمنة الشركات العملاقة على مقدرات العالم، مثل اكسون وموبيل وماكدونالد. بعد حوادث 11 ايلول (سبتمبر) كان اكثر من 80 بالمئة من الامريكيين يعتقدون ان سياسة حكومتهم صحيحة، وخلال الحرب في افغانستان، كان اكثر من 70 بالمئة يدعمونها، وفي الايام الاولى من الحرب ضد العراق كانت نسبة المؤيدين اكثر من 60 بالمئة من الامريكيين. ولكن تلك النسب تغيرت جوهريا في السنوات اللاحقة. فليس هناك الآن سوى 25 بالمئة من الامريكيين الذين يعتقدون بصحة سياسات حكومتهم. ويقول اكثر من 60 بالمئة ان الولايات المتحدة تتجه في مسار خاطىء. وتقول اغلبية الامريكيين ان الحرب ضد العراق كانت خطأ، وان السياسات الامريكية جعلت العالم أقل أمنا. اما شعبية الرئيس جورج بوش فقد تراجعت كثيرا حتى اصبحت اقل من 40 بالمئة، اما ديك تشيني ودونالد رامسفلد، فلا تتجاوز شعبيتهم الـ25 بالمئة. بعد هذه التراجعات تغير المزاج الامريكي، فضغط على ادارة بوش للتخلي عن تعذيب السجناء، واعترفت المحاكم الامريكية بحقوق معتقلي غوانتنامو في الدفاع القانوني. بل ان المحلفين في محاكمة زكريا موسوي الذي تتهمه واشنطن بالضلوع في مخطط 11 ايلول (سبتمبر)، رفضوا اصدار حكم الاعدام بحقه.

لقد اصبح واضحا ان الولايات المتحدة خسرت الجانب الاخلاقي في كافة مواقفها وسياساتها التي اعقبت حوادث 11 ايلول (سبتمبر). بل ان حلفاءها لم يعودوا قادرين على مسايرة مشاريعها وخططها. والحليف الوحيد الذي أصر على مسايرة سياسات البيت الابيض اصبح مجبرا على دفع ثمن تلك السياسة. فرئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، يمر بفترة حرجة حيث يتعرض للضغوط لترك منصبه، الامر الذي اضطره الاسبوع الماضي للاعلان عن عزمه على مغادرة داوننغ ستريت في غضون الاثني عشر شهرا المقبلة. واعتبر بقاؤه في منصبه عبئا على حزب العمال الحاكم بعد ان انتشر الشعور في اوساط البريطانيين بفشل سياساته الخارجية بسبب مسايرته البيت الابيض. ويشير آخر استطلاع للرأي العام الى ان دعم الاوروبيين لادارة امريكا على المستوى الدولي قد تدنى من 64 الى 37 بالمئة وفق ما أعلنته شركة «التوجهات عبر المحيط، تي ان اس»، وان 58 بالمئة من الامريكيين يعارضون سياسات بوش على الصعيد الدولي. ومع استمرار ظاهرة الارهاب في العالم، وتصاعدها بشكل خاص في افغانستان والعراق، تجد الادارة الامريكية نفسها تعيش أسوأ اوضاعها، وهي تبحث عن تحالف دولي ضد عدد من الملفات في مقدمتها ملف المشروع النووي الايراني. ويصعب، ان لم يكن مستحيلا، ان تحظى الولايات المتحدة بدعم دولي للدخول في صراع عسكري مع ايران في ضوء اخفاقاتها في العراق وأفغانستان من جهة، وفي لبنان بدعمها الطرف الاسرائيلي المهزوم من جهة اخرى. ويرى بعض المحللين ان امريكا قد تتجه نحو العزلة، وتبتعد عن المسرح الدولي تدريجيا، وانها كانت تتجه نحو ذلك لولا حوادث 11 ايلول (سبتمبر). وليس مستبعدا ان تتجه واشنطن نحو هذا المنحى بشكل تدريجي بعد الانتخابات المقبلة. وسوف تكون الشهور القادمة حاسمة ازاء هذا الخيار.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت
وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ ف